Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 Mars 2011
22 مارس 2011

المساء
ALMASSAE

الصبار يقود حوارا مع معتقلي السلفية الجهادية بالسجن المركزي بالقنيطرة

القنيطرة
بلعيد كروم

التقى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بممثلين عن معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية الموجودين رهن الاعتقال بالسجن المركزي بالقنيطرة، بعدما قرر السجناء الدخول في اعتصام مفتوح ورفضوا الالتحاق بزنازنهم. وكشفت المصادر أن الصبار، الذي كان مرفوقا بسفيان أوعمرو، المدير المكلف بسلامة السجناء والأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون، تعهد بإيصال مطالب المعتقلين إلى الجهات المعنية بعد جلسة حوار مطولة حضرها سبعة سجناء من ممثلي هذا التيار، الذين أكدوا تشبثهم بمطلب الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين في أجل محدد زمنيا.

ووفق تقرير أصدرته تنسيقية الحقيقة للدفاع عن معتقلي الرأي والعقيدة، توصلت «المساء» بنسخة منه، فإن هذا الحوار كشف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يتلق أي تعليمات مباشرة للحل الشامل لهذا الملف، وأن هناك جهات أمنية وصفها التقرير بالاستئصالية تحول دون التسوية الشاملة، مشيرا إلى أن الاكتفاء بإعطاء إشارات للانفراج لن يفك هذه الاعتصامات، إلا إذا صدر بلاغ من أعلى مستوى يقضي بالعمل على الإفراج العاجل عن جميع المعتقلين. وقالت التنسيقية إن مسلسل الاحتجاجات سيتواصل بسبب غياب أي إرادة سياسية للتسوية الشاملة، العادلة والعاجلة للملف، وخلو أجندات الإصلاح والتغييرات المعلن عنها من أي مؤشر للحل الشامل، وكذلك محاولة الدولة الالتفاف على هذا المطلب الملح بإشاعة انفراجات محصورة في عدد قليل. وكان ما يزيد عن 180 من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بالسجن المركزي بالقنيطرة قد نظموا، بحر الأسبوع المنصرم، اعتصاما سلميا مفتوحا في الأحياء المتواجدين بها، مطالبين بإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط ومحتجين على الاستثناء من أي تسوية قريبة، داعين في الوقت نفسه إلى فتح تحقيق فيما تعرضوا له ومعاقبة المذنبين.

Revue de presse des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

اعتصامات مفتوحة لأسر ومعتقلي «السلفية الجهادية» بالسجن المحلي في سلا للمطالبة بالإفراج عنهم

الرباط
خديجة عليموسى

واصلت أسر معتقلي «السلفية الجهادية»، أمس، احتجاجها أمام السجن المحلي بسلا المعروف بـ«الزاكي»، بعد محاولات انتحار معتقلين عبر إحراق نفسيهما، غير أن تدخلات النزلاء حالت دون تنفيذ هذه العملية، وهو ما دفع أهليهم إلى المبيت أمام السجن أول أمس.

وأكدت حسناء مساعد، عن تنسيقية «الحقيقة للدفاع عن معتقلي الرأي والعقيدة»، لـ«المساء» أن اعتصامات أسر المعتقلين استمرت طيلة اليوم، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا إلى الثامنة ليلا. لكنها قررت قضاء الليل أمام بوابة السجن بعدما علمت، حسب مساعد، بإقدام معتقلين على محاولة حرق ذاتيهما ومحاولة أحدهم الرمي بنفسه من فوق سور السجن فأصيب ببعض الكدمات، فيما وضع معتقل رابع مشنقة في عنقه وربطها برجله وهو يمشي فوق السور.

وإلى جانب الأسر، يواصل أزيد من 700 من معتقلي ملف السلفية الجهادية في عدة سجون اعتصامات مفتوحة، للمطالبة بالإفراج عنهم من دون قيد أو شرط.

ويوثق المعتقلون بسجن سلا احتجاجاتهم مرئيا، إذ نشروا أول أمس على موقع «يوتوب» تسجيلا يظهر معتقلين فوق السور الداخلي للسجن يرددون شعار «بفضلك مولانا جد علينا أهلك من طغى وتجبر علينا» ويحملون لافتات تطالب بإطلاق سراحهم.

ويخوض هؤلاء المعتقلون اعتصامهم بكل من سجون القنيطرة وتيفلت وآيت ملول وسلا والجديدة ووجدة، ويرفضون الدخول إلى الزنازن. كما صعد بعضهم فوق أسوار السجون وهددوا بإحراق ذواتهم.

وبدأ الاعتصام في صفوف المعتقلين، يوم الخميس الماضي، بعدما سرى حديث حول إمكانية الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة، المعتقلين على خلفية ملف «بليرج»، وهو ما اعتبره بعض معتقلي «السلفية الجهادية» محاولة لتقليص ملفهم، خصوصا أن عددا منهم وضع طلبات من أجل الاستفادة من العفو الملكي.

وأوضحت تنسيقية «الحقيقة للدفاع عن معتقلي الرأي والعقيدة» أن محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، زار المعتقلين المعتصمين وأجرى حوارا معهم. وأشار البيان إلى أنه أكد بأن المجلس لم يتلق أي تعليمات مباشرة للحل الشامل للملف، مبينا أن ملفات المعتقلين السلفيين قيد الدراسة حاليا.

Revue de Presse de l'Homme

التجديد

ملف معتقلي "السلفية" يعود إلى الواجهة من جديد

■ بإسم معتقلي "السلفية الجهادية" بسجن سلا المحلي، أعلن هؤلاء تشبتهم بما تمخضت عنه المفاوضات الأخيرة بين ممثيلهم وممثلين عن وزارة العدل، مطالبة بتفعيل ما تضمنته المفاوضات من نقاط في أقرب الآجال، ومشددين على عزمهم على الإستمرار في نضالاتهم حتى لتصفية هذا الملف "المفبرك"

■ حركية السجون، توازيها حركية لمجموعة من الجمعيات الحقوقية التي بادرت إلى تأسيس إطار حقوقي للمطالبة بإسقاط قانون مكافحة الإرهاب، في حين يبادر آخرون من بينهم معتقلون سابقون على ذمة نفس الملف إلى تأسيس جمعية أو تنسيقية للمطالبة بجبر الضرر وتأهيل وإدماج هاته الشريحة من المجتمع

المعتقلون "ينتفضون" خلف الأسوار .. محمد حقيقي: اختيار "اليزمي والصبار" على رأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان منح المعتقلين بعض الأمل لإعادة فتح هذا الملف بعد سنوات من الاحتجاجات المتمثلة في الإضرابات المفتوحة عن الطعم، اختار "محمد حاجب" أحد المعتقلين على خلفية قانون مكافحة الإرهاب التهديد بحرق الذات كوسيلة لإعادة فتح ملف معتقلي "السلفية الجهادية" الذي عمر لثماني سنوات دون أن تجد له الدولة أي مخرج.

وهي الحركة التي صفق لها باقي المعتقلين، من خلال الانضمام إليه والتضامن معه مادام الهدف والمطلب واحد، وحاول ليلة أول أمس الأحد "الجمعاوي عبد الناصر" المعتقل بالسجن المحلي بسلا إلى إحراق ذاته من خلال إفراغ كمية من البنزين على جسده، في حين اختار "خالد عياط" الارتماء من فوق سور السجن الذي يعتصم عشرات المعتقلين فوقه منذ يوم الخميس الماضي كمحاولة للانتحار وهو ما خلق حالة من الذعر في صفوف باقي المعتقلين الذين يواصلون اعتصامهم المفتوح الذي بدأه أغلبهم منذ يوم الخميس الماضي بكل من السجن المحلي بسلا، السجن المركزي بالقنيطرة، السجن المحلي بتيفلت، السجن المحلي بآيت ملول بأكادير، السجن المحلي بوركايز بفاس، السجن المحلي بالجديدة، سوق الأربعاء، وجدة، حيث صعد معتقلون بالسجن المحلي لسلا لأعلى سور السجن، مهددين بالموت من أجل فك أسر الآخرين، واعتصم آخرون بنفس السجن بساحة السجن، وبممرات العنابر رافضين الدخول إلى زنازينهم يوجد من ضمنهم ضحى أبو تابث، وقرينة أزوكاغ المعتقليتين على خلفية نفس الملف.

التجديد

منذ سنوات، لم يتحد معتقلوا "السلفية الجهادية" وطنيا في حركة احتجاجية واحدة، بأشكال نضالية موحدة ومطالب موحدة وهو ما يسير لبرمجته مجموعة من المعتقلين داخل السجون المغربية إذا لم تف وزارة العدل بوعودها القاضية بنفض الغبار عن هذا الملف حسب مجموعة من المعتقلين على خلفية هذا الملف، حيث تم الإجماع على أن الأحداث أو الثورة التي عرفتها تونس ومصر وبعض الدول الأخرى التي لازالت تنازع في مشروعية مطالبها مليئة بالعبر والدروس، ومن داخل السجون بدأ التهديد بتجاوز الاحتجاج عبر الأمعاء الفارغة كما السابق، ونهج أساليب أخرى أكثر حدة توجت مؤخرا بالتهديد بإحراق الذات متخذين كشعار لهم "الإفراج أو الموت".

حركية السجون، توازيها حركية لمجموعة من الجمعيات الحقوقية التي بادرت إلى تأسيس إطار حقوقي للمطالبة بإسقاط قانون مكافحة الإرهاب، في حين يبادر آخرون من بينهم معتقلون سابقون على ذمة نفس الملف إلى تأسيس جمعية أو تنسيقية للمطالبة بجبر الضرر، وتأهيل وإدماج هاته الشريحة من المجتمع.

بيانات مناصرة

توالت البيانات التضامنية مع الاحتجاج الأخير، الذي هدد من خلاله "محمد حاجب"، المعتقل بالسجن المحلي بسلا، الحامل للجنسية الألمانية، والمحكوم عليه بعشر سنوات سجنا، بإحراق نفسه في حالة عدم الإستجابة لمطالب المعتقلين العادلة المتمثلة في إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط يومي 25 و26 من الشهر الماضي، والتحاق مجموعة أخرى به في اعتلاء السور مهددين بإلقاء انفسهم في حالة أي تدخل أمني، تم اعتصام باقي نزلاء نفس السجن حي ميم 1 وميم 2 في ساحة السجن، مقابل اعتصام أهاليهم أمام السجن مؤازرين من طرف جمعيات ومنظمات حقوقية كمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وتنسيقية أسر المعتقلين.

ويلسم معتقلي "السلفية الجهادية" بسجن سلا المحلي، أعلن هؤلاء تشبثهم بما تمخضت عنه المفاوضات الأخيرة بين ممثيلهم وممثلين عن وزارة العدل، مطالبة بتفعيل ما تضمنته المفاوضات من نقاط في أقرب الآجال، ومشددين على عزمهم على الإستمرار في نضالاتهم حتى لتصفية هذا الملف "المغبرك". ومن السجن المركزي بالقنيطرة، طالب مجموعة من المعتقلين على خلفية قانون مكافحة الإرهاب بإطلاق سراحهم، وجبر ضررهم، ورد الاعتبار لهم، و"بإلغاء قانون مكافحة الإرهاب وبكل ما من شأنه النيل من كرامتهم وخنق حرياتهم وكتم أنفاسهم، والإغلاق الفوري لمعتقل تمارة وأقبية المعاريف لكونها رمزا شاخصا لمرحلة سوداء في تاريخنا المعاصر، ومناهضة كافة أشكال الإفلات من العقاب ومحاسبة جلاديهم .."

ويلسم معتقلي "أنصفونا" دعا الموقعون على البيان الجهات المعنية "إلى إعمال صوت العقل، والعمل بشكل جدي إلى إيجاد حزمة حلول لهذا الإشكال، الذي يبقى شوكة في خصر مسيرة النماء والبناء، نحو مغرب يعمه الاستقرار الحقيقي والعدالة الاجتماعية"، معتبرين أن الأحداث الأخيرة التي عرفها السجن المحلي بسلا تحمل دلالات عميقة، وتؤشر على تحول نوعي في التعاطي مع ملف الإسلاميين بالسجون المغربية".

وبدوره أكد حسن الكتاني، المعتقل على خلفية قانون مكافحة الإرهاب على أن ثورة الشعب التونس والشعب المصري مليئة بالعبر والدروس، وناقوس خطر في بقية أرجاء العالم الإسلامي مطالبا في بيان له المغرب بإعادة الأمور إلى نصابها وبإصلاح الفساد.

وقال الكتاني في بيانه "طال ليل الظلم علينا حتى قاربت السنوات العشر وتكلم الجميع عن الفساد القضائي الكبير و قد آن الأوان لوضع حد لانتهاك الحقوق وإرجاع الأمور لنصابها لتهدأ النفوس و ترجع البسمة لوجوه الكبار والصغار".

ومن داخل السجن المحلي بسلا، تم الإعلان عن تشكيل إطار تحت اسم "ضحايا الاختطاف والتعذيب والمحاكمة السياسية" من أجل الحرية و الإنصاف ورد الاعتبار وتفعيلا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب وللتواصل والتعاون مع مختلف المنظمات الحقوقية الوطنية و الدولية.

وهدد الموقعون على هذا البيان والذي يوجد من بينهم "محمد المروانى"، الأمين العام لحزب الأمة الغير مرخص له، بخوض أحتجاجات غير مسبوقة، وأنهم يمنحون اليوم للجهات المعنية " فرصة أخيرة لإنهاء هذا الاحتجاز السياسي الظالم، ونؤكد مجددا على أننا لن نبقى مكتوفي الأيدي إزاء الاستهتار بالقانون و التلاعب بحريات المواطنين".

ارتفاع سقف المطالب

في قراءة له للحركة الأخيرة التي قام بها محمد حاجب، يرى عبد الرحيم مهتاد، رئيس جمعية النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين، أن الاعتصام بالسجن المحلي بسلا قام به المعتقلون الإسلاميون المتواجدون هناك بشكل جماعي، مع التأكيد أن الذين تسلقوا السطوح و هددوا بالانتحار حوالي 40 فردا منهم 10 كانوا على السطح العلوي، وحتى نكون منصفين –يضيف مهتادلـ"التجديد"، "فإن الحركة الاحتجاجية تعد من رصيد المعتقلين الإسلاميين كلهم مع بعض الاستثناءات لبعضهم، والذين لم يكونوا موافقين على التهديد بالإحراق أو الموت لما في ذلك من مخالفة شرعية"، مشددا في الوقت نفسه "وإن كان من حسنة تحسب لهذه الحركة الاحتجاجية فإنها قد رفعت سقف المطالب إلى مستوى إطلاق السراح أو دونه الموت، لتتحول بعد ذلك إلى مفاوضات وحوار عبر وساطة وزارة العدل إلى أجل غير مسمى أو جدول واضح المعالم والقبول

Revue de presse ...nme

التجديد

ببعض الحقوق والمكتسبات، راجيا أن تكون حافزا على توحيد المطالب بالنسبة لكل المعتقلين الإسلاميين والخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها القضية منذ حوالي 2008.

ارتفع إذن سقف مطالب المعتقلين على ذمة قضايا مكافحة الإرهاب، فمنذ سنوات طغى تحسين الأوضاع، والخلوة الشرعية، والتعامل الإنساني على مطالب المعتقلين، في حين كان مطلب إطلاق السراح يأتي في التالي –حسب بياناتهم السابقة–، إلا أن الاحتجاج الأخير اختصر كل المطالب في "الإفراج أو الموت".

إلا أن مهتاد يرى عكس ذلك، موضحا أن مطلب إطلاق السراح ليس بجديد، و"هو مطلب المعتقلين وأهاليهم منذ أن تم اعتقالهم ومحاكمتهم، وربما الجديد وهو الطريقة التي تم بها الاعتصام بالسجن المحلي بسلا حيث ربط المعتصمون على سطح السجن بين الإفراج عنهم أو تنفيذ ما كانوا قد عزموا عليه من انتحار جماعي، وقد ألقت الظروف السياسية الإقليمية والدولية بظلالها على الأمر".

إعادة فتح الملف

وعن الحركية التي خلفها مطلب فتح الملفات المتعلقة بقضايا الإرهاب ومطلب الإفراج أو الموت، قال محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، إن تعيين الملك محمد السادس لناشطين في مجال حقوق الإنسان، "إدريس اليزمي" رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان و"محمد الصبار" أمينا عاما له خلف بعض الأمل لدى المعتقلين على خلفية تلك الملفات، سيما وأن المواقف الحقوقية للمعنيين كانت واضحة مشيرا في تصريح لـ"التجديد" أن الأستاذ محمد الصبار حقوقي وأيضا محامي تابع العديد من الملفات المتعلقة بالإرهاب، وبالتالي فهو على علم بتلك الملفات بداية من حالات الاختطاف القسري إلى المحاكمات الغير عادلة، وسبق لمنتدى الكرامة في شخص "محمد حقيقي" أن ناقش مع "إدريس اليزمي" ملف هؤلاء المعتقلين وكان رد فعله إيجابيا بهذا الخصوص.

أما ما يتعلق بمطلب الإفراج أو الموت، فقد أكد "حقيقي" –الذي حضر اللقاء الذي جمع ممثلي المعتقلين بسلا بممثل وزارة العدل– أن المعتقلين مصرون على مطالبهم، وأن من شأن تهاون الجهات الرسمية في اتخاذ القرارات المناسبة، والوفاء بوعودها أن يدفع بالمعتقلين وأهاليهم إلى اتخاذ احتجاجات غير مسبوقة.

وأضاف حقيقي، أن الجمعيات الحقوقية تنتظر اللقاء الذي وعدتهم به وزارة العدل من أجل التواصل لإيجاد مخرج لهذا الملف، وهم في انتظارها لحدود يوم الجمعة القادم 18 مارس، حسب المهلة المتفق عليها، وإذا لم تفي بوعودها فسينفذ المعتقلون وطنيا احتجاجاتهم داخل السجون، كما ستنفذ العائلات احتجاجات موازية.

هذا واستبشر المعتقلون، وأهاليهم خيرا حين دخلت وزارة العدل على الخط في شخص كاتبها العام، ليديدي بالرغم من فقدانهم الثقة في كل ما هو رسمي بحسب تجاربهم السابقة في التعامل مع الجهات الرسمية التي تعد ولا تفي بوعودها.

وفي تعليق له، أكد عبد الرحيم مهتاد أنه سبق أن العديد من المعتقلين على خلفية هذا الملف الشائك استفادوا إما من الإفراج أو من تخفيض مدة العقوبة، وتبع ذلك أحداث وأمور عطلت هذا المسلسل، إلا أننا "لم نفقد الأمل يوما من الأيام على أن الفرج آت لا محالة، وربما ساهمت الظروف الراهنة في إعادة النظر في مآلات هذا الملف برمته، رغم أن بعض الشوائب التي نسمع عنها هنا وهناك قد تكون عائقا في أن تتم تصفيته بالجملة. ويمكن في هذا الإطار اعتماد العفو الملكي كأداة سبق اعتمادها خلال سنوات التسعينات من أجل تصفية ملفات الاعتقال السياسي، و"أظن أنها الكفيلة بذلك والأسرع تنفيذا".

سناء كريم

LaKome.com

سلفيان يحاولان الموت حرقا وثالث يرمي بنفسه من سطح السجن

الإثنين، 21 مارس 2011 11:50 موقع لكم

حاول اثنان من السلفية الجهادية إضرام النار في جسديهما فيما رمى ثالث بنفسه من سطح سجن الزاكي بسلا، ليلة الأحد الإثنين 21 مارس. وحسب ما توصل إليه موقع لكم (النسخة الفرنسية)، فإن الأوضاع بسجن الزاكي "ما زالت شديدة التوتر منذ يوم الخميس الماضي"، وذكرت بعض المصادر أن "السلفيين في حالة غضب كبيرة جدا نظرا لإقصائهم فيما يشاع عن عملية العفو عن بعض المعتقلين السياسيين والمعتقلين في قضية بليرج وبعض السلفيين أيضا".

ولا يعرف إلى حد الآن الحالة التي يوجد عليها السلفي الذي رمى بنفسه من على سطح سجن الزاكي بسلا، من جانبه صرح عبد الرحيم مهتاد رئيس جمعية النصير لموقع "لكم" أنه "منذ 17 مارس الماضي والعديد من السجناء يعصمون على سطح سجن الزاكي تنديدا باعتقالهم"، واستطرد مهتاد أن "السلفيين يتحدون حتى إدارة السجن ويستمرون في اعتصاماتهم حتى في الليل".

للإشارة فقد تدوول بقوة طيلة الأيام القليلة الماضية خبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين في قضية بليرج، كما تدوولت أخبار على نطاق واسع عن عفو يشمل العديد من معتقلي الرأي من بينهم مجموعة التامك وأيضا بعض السلفيين، فيما اعتبرته بعض الجهات "أول هدية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأول قرار إيجابي يمكن أن يتخذه محمد الصبار الأمين العام للمجلس الجديد".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

زار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار، معتقلين من مجموعة «بليرج» ومعتقلين آخرين بالسجن المركزي محكومين في إطار قانون الإرهاب بطلب منهم، وذلك يوم الجمعة الماضي 18 مارس بكل من سجن سلا والسجن المركزي بالقنيطرة .

أوضحت مصادر من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا اللقاء يندرج في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، لاسيما المتصلة ببذل كل المساعي اللازمة وسبل الوساطة والتوفيق التي يراها مناسبة.

هذا الخبر

واستمع الصبار، خلال هذين اللقاءين لمطالب المعنيين لاسيما تلك المرتبطة بظروف محاكمتهم ومسار ملفاتهم، مشيرا إلى أن المعتقلين أبرزوا الأهمية التي يكتسيها، في الظرفية الراهنة، إيجاد المخارج السياسية الممكنة من أجل تحقيق انفراج سياسي واسع.

وأضافت مصادرنا أن الصبار أكد على ضرورة ضمان شروط المحاكمة العادلة للمعنيين بالأمر، وخلق حوار بناء يضم جميع الفاعلين بما يكفل تعزيز دور المؤسسات وإعادة ثقة المواطن فيها.

Hespress هسبريس

منتدى حقوق الإنسان بالشمال يساند المحتجين

هسبريس ـ طارق العاطفي:

March 21, 2011 ,Monday

أعلن مجلس التنسيق الجهوي لمنتدى حقوق الإنسان بشمال المغرب عن مناصرته للأشكال الاحتجاجية السلمية التي يدعو إليها "شباب 20 فبراير"، إذ اعتبر بأن هذه الخرجات تعد إعمالا للمادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن مجمل مطالب هؤلاء الشباب تتقاطع مع مطالب الحركة الحقوقية.. وجاءت مساندة المنتدى ضمن بلاغ توصلت به هسبريس وهو حامل لمؤازرة ضحايا خرجات المحتجين السلمية ومدين لأسلوب التعنيف الذي تبناه الأمنيون في أكثر من محطة.

أمّا بخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد اعتبره مجلس التنسيق الجهوي لمنتدى حقوق الإنسان بشمال المغرب "صورة منقحة للمجالس السابقة، وفاقدا لشروط الاستقلالية والإلزامية التي تؤهله لممارسة مهامه في مجال مراقبة وفرض احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا".. وذلك حسب بنية الوثيقة التي توصلت بها هسبريس.

كما أعلن ذات التنسيق من المنتدى المذكور بأن "منطوق مشروع الجهوية المتقدمة لا يستجيب لطموح أهالي الريف الكبير، وباقي الجهات التاريخية بالمغرب، في ضمان حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وفي الاقتسام العادل للثروة والسلطة".. وأردف: "يعتبَر التقسيم الذي جاء به المشروع، تكريسا لمنهجية الدولة في تزييف حقائق التاريخ والثقافة والجغرافيا، وعكسا لمقاربة أمنية في التعاطي مع الحمولة التاريخية والسياسية للريف الكبير بسعي الدولة إلى تشتيت أهاليه وتجزيء أوصاله وطمس ذاكرته المشتركة".. ومنها طالب المنتدى الحقوقي لشمال المغرب بـ "التراجع عن هذا التقسيم ورد الاعتبار لوحدة الريف الكبير وأهاليه من المحيط الأطلسي غربا إلى حوض ملوية شرقا ووادي ورغة جنوبا"، وناشد أيضا "جميع القوى الحية بالجهة" من أجل "التعاون لإسقاط هذا المشروع المصادر لمبدأ إعمال الحق في حفظ الذاكرة الجماعية من النسيان".

كما طالب المنتدى ضمن وثيقته المتوصل بها من قبل هسبريس بـ "تغيير الدستور لا إصلاح"، معتبرا بأن أي دستور ديمقراطي حداثي "يجب أن يكون صادرا عن الإرادة الشعبية وقائما على قيم المواطنة عوض قيم الرعايا التي تتناقض في جوهرها مع الحداثة والديمقراطية".. وزاد: "يعتبر المنتدى أن أي دستور ديمقراطي، يجب أن يتضمن حق الجهات التاريخية في الأطونوميات، لما يتضمنه هذا الشكل من نظام الدولة، من إقرار بفصل السلط وضمان عدم تمركزها، واقتسام عادل للثروة والسلطة بين الجهات والمركز".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Affaire Aïcha Mokhtari
Une plainte devant la Cour suprême contre plusieurs responsables politiques

Près de deux ans après le décès d'Aïcha Mokhtari des suites d'un cancer osseux, la famille a décidé de porter l'affaire devant la Cour suprême de Rabat. Pas moins de quatre ministres sont accusés de non assistance à personne en danger et de négligence.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le procureur général de la Cour Suprême à Rabat, devrait convoquer le Premier ministre Abbas El Fassi, le ministre des Affaires Etrangères, Fassi Fihri, la ministre de la Santé, Yasmina Baddou, l'ex ministre de l'Intérieur, Chakib Benmoussa, et l'ex Wali de l'Oriental, Mohamed Ibrahimi, suite à une plainte déposée par Abdelaziz Mokhtari, frère d'Aïcha Mokhtari décédée le 15 août 2009 à Oujda des suites d'un cancer osseux rare à l'âge de 52 ans.

Ils sont accusés de "non assistance à personne en danger" et de "négligence" à l'égard de la défunte qui avait besoin d'accéder aux meilleurs soins pour pouvoir s'en sortir. Bien qu'un institut français ait accepté de la prendre en charge aux frais de la famille, le consulat de France à Fès lui avait refusé le visa, d'abord à cause d'une homonymie malencontreuse avec une Algérienne interdite d'entrée en France, puis à cause d'un dossier qui "comportait des insuffisances, principalement liées aux modalités de prise en charge financière de l'intéressée".

Négligence

"J'ai rencontré quatre fois le Wali de l'Oriental; j'ai rencontré en personne la ministre de la Santé, et j'ai envoyé des lettres au Premier ministre, au ministre des Affaires étrangères, les suppliant de faire quelque chose pour que ma sœur aille se faire soigner en France, personne ne m'a répondu alors que de nombreux ministres du gouvernement français m'ont envoyé des réponses", raconte Abdelaziz Mokhtari sur le site internet marocain, Lakome.com.

Contacté par notre rédaction, le frère de la défunte a tenu à préciser le nom de cette bonne dizaine de politiques français à qui dans un espoir désespéré, il avait adressé une missive et qui y ont répondu. Il s'agit entre autres, de Nicolas Sarkozy, Bernard Kouchner, Jean François Copé, Brice Hortefeux ou encore Rama Yade.

Pour rappel, en septembre 2010, le tribunal administratif d'Oujda avait tranché en faveur de la famille Mokhtari en condamnant la ministre de la Santé, le Premier ministre ainsi que le

directeur régional de la Santé de Oujda, à lui verser 450.000 DH de dommages et intérêts. L'argent n'a toujours pas été versé et selon M. Mokhtari, “ce n'est pas le plus important; ce que nous voulons, c'est que la justice marocaine reconnaisse et condamne la négligence, la non assistance et la responsabilité des différentes personnalités politiques impliquées dans ce dossier”.

L'article 431 du code pénal stipule que “quiconque s'abstient volontairement de porter à une personne en péril l'assistance que sans risque pour lui, ni pour les tiers, il pouvait lui prêter, soit par son action personnelle, soit en provoquant un secours, est puni de l'emprisonnement de trois mois à cinq ans et d'une amende de 200 à 1.000 DH ou de l'une de ces deux peines seulement”.

Par ailleurs, une autre plainte a été déposée au tribunal correctionnel d'Oujda, à l'encontre notamment de Ahmed Herzenni, ancien président du CCDH (Conseil consultatif des droits de l'homme) et Omar Hejira, président du conseil de la ville d'Oujda. Ils sont accusés entre autres, d’homicide involontaire, de non-assistance à personne en danger, et de négligence.

L'espoir est-il permis ?

“D'ici un mois voire trois, si le dossier est classé sans suite, je compte m'adresser au roi, à travers une lettre ouverte dans laquelle, je décortiquerai un à un les articles du code pénal pour prouver que ces personnes que j'accuse ont tort”, lâche Abdelaziz Mokhtari. La bataille n'est pas gagnée d'avance mais depuis le fameux discours du roi du 9 mars dernier, “l'espoir est permis”, souligne t-il.

Jointe également par téléphone, la présidente de l'Association marocaine des droits de l'homme, Khadija Ryadi, se veut plus réaliste. D'après elle, l'affaire Mokhtari n'aura de suite que “s'il y a un gros suivi médiatique et une forte mobilisation des associations de défense des droits humains”, qui avaient à l'époque, exprimé leur indignation, en pointant du doigt les autorités accusées de “non assistance à personne en danger” et qualifiant les conditions européennes (surtout françaises) d'octroi de visa comme “injustes et humiliantes”. Des sit-in de protestation avaient même étaient organisés à deux reprises, devant le consulat de France à Fès et devant les locaux de l’ambassade de France à Rabat.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

AL BAYANE

Médiation et droits de l'Homme

Les chantiers de la modernité

Khalid Darfaf

L'année 2011 s'annonce cruciale pour l'Etat marocain, avec comme objectif la concrétisation des divers chantiers de réformes et la mise du pays sur les rails de la modernité. La science politique nous enseigne que l'adaptation de chaque système aux réalités socio-économiques doit se conformer aux deux principes : écoute et anticipation. Ainsi, on pourrait avancer que c'est dans cette perspective que s'inscrivent les multiples actions menées récemment par le souverain. L'installation du Conseil économique et social (CES), du Conseil national des droits de l'Homme, la mise en place de l'Institution du médiateur au lieu du Diwan Al-Madalim, et la création d'une nouvelle délégation interministérielle au droits de l'Homme, confortent largement l'idée de la disposition du pouvoir à concrétiser le processus de construction démocratique. En fait, le projet de la régionalisation en pleine gestation va parfaitement avec le concept de la "polyarchie" inventé par le politologue américain Robert Dahl.
Placé à la tête de l'Institution du Médiateur, Abdelaziz Benzakour, dans une déclaration à Al-Bayane, estime que «le Maroc vise à procurer à cet organe des compétences plus élargies et à être en phase avec les normes internationales en la matière». Benzakour considère aussi que les attributions de ce nouveau-né sont d'une importance inouïe, notamment en matière de «règlement de litiges, de suivi des doléances ou de l'élaboration des propositions et des recommandations afin de trouver des solutions idoines». L'instance a, en outre, pour mission de faire sortir l'administration d'une certaine léthargie en veillant à l'exécution des décisions judicaires, au cas où un fonctionnaire entraverait le cours normal de la loi. Les propos de Benzakour, laissent déduire que le vrai rôle de l'Institution du Médiateur consiste à faire des évaluations des comportements administratifs défaillants. Il est ainsi habileté à « proposer d'engager des poursuites disciplinaires ou saisir le parquet, conformément à la loi ». Soulignons que l'Institution est contrainte d'élaborer annuellement un rapport qu'elle doit présenter d'abord devant S.M le roi, puis au Parlement. En s'assignant comme tâche d'effectuer des enquêtes et des investigations, tout en entamant des démarches de médiation et de réconciliation, l'objectif aussi escompté est de rendre plus meilleurs les indicateurs de performances des processus administratifs, et renforcer davantage les mécanismes de l'Etat de droit, précise notre interlocuteur. Bref, l'Institution a à la fois un rôle d'éclaireur et de catalyseur, note Benzakour.
Dans le même ordre d'idées, Mahjoub El Haiba, désigné en tant que délégué interministériel aux droits de l'Homme, note que la création de ces institutions, y compris le Conseil national des droits de l'Homme, s'inscrit dans le cadre du renforcement des mécanismes institutionnels pour la protection des droits de l'Homme, et de faire face aux diverses défaillances en la matière. En d'autres termes, ce nouvel organe a pour mission d'établir une coordination et d'assurer une interactivité efficace entre les différents départements du gouvernement, pour ce qui concerne les politiques publiques portant sur les droits de l'Homme. L'ex-secrétaire général du CCDH confie aussi, que la délégation vise à renforcer la visibilité et l'image du Maroc au sein des instances internationales des droits de l'Homme, «surtout si l'on sait que l'élément du droit humain est devenu un axe très important dans les relations internationales», déclare-t-il.
S'inscrivant dans une approche d'écoute, les actions de la délégation interministérielle des droits de l'Homme ambitionnent également de « promouvoir un espace de dialogue dédié aux droits de l'Homme avec tous les partenaires et organisations de la société civile, et de renforcer la dimension de la culture des droits de l'Homme dans les diverses politiques publiques afin de parachever le processus de modernisation lancé par S.M le Roi », conclut El Haiba.

Lire en P2

Revue de Presse de l'Homme

AL BAYANE

Droits de l'homme et de médiation

Pour la consolidation de l'Etat de droit

Par Youssef El Bouhairi*

Dans le cadre du processus de réformes constitutionnelles et institutionnelles de la consolidation de l'Etat de droit au Maroc, le souverain marocain SM Mohamed VI a mis en place deux nouvelles institutions nationales de défense des droits de l'homme et de médiation, à savoir le Conseil National des Droits de l'Homme, en conformité aux principes de Paris de 1991 et l'institution de médiation, en conformité avec les normes internationales de l'ombudsman, et qui sont chargées de veiller au respect des lois et règlements et à la protection des droits des citoyens, contre les atteintes aux libertés publiques et les atteintes commises par l'administration.

1- Conseil National des Droits de l'Homme

Le dahir du 1er mars 2011, créant le Conseil National des droits de l'Homme, a ouvert la voie à un élargissement des compétences du dit conseil selon les principes de Paris de 1991.

En effet, les compétences du Conseil relèvent de la protection, la prévention, la médiation et la réconciliation en matière des droits de l'Homme.

C'est pour cette raison que le souverain marocain a nommé deux personnalités reconnues pour leur intégrité en matière de défense des droits de l'homme, à savoir Driss El Yazami et Mohamed Sebbar, en tant que président et secrétaire général du Conseil.

Le dahir prévoit la constitution de conseils régionaux pour la proximité du traitement des plaintes des citoyens et de mener des enquêtes sur les cas d'atteintes aux droits fondamentaux de l'homme.

Dans ce contexte, le Conseil a déjà mis en application cette prérogative par la commission d'enquête sur les émeutes de Khouribga.

Aussi, le Conseil a des nouvelles compétences qui consistent à visiter les lieux de détention et les prisons afin de contrôler les conditions des détenus, dans le cadre de la politique préventive et de lutte contre les atteintes des droits de l'homme. Il peut procéder, à travers les conseils régionaux à la détection et au traitement des violations des droits de l'homme, à des visites des lieux et à des investigations sur le terrain pour agir positivement sur

les risques de violations dans les lieux de garde à vue ou dans les prisons.

D'autre part, le Conseil a la mission de l'observation du déroulement des élections.

Ces nouvelles compétences s'inscrivent dans la tâche principale du Conseil relative à l'harmonisation des dispositions de la législation marocaine avec les normes internationales des droits de l'homme et le respect du royaume du Maroc de ses obligations internationales et ses engagements devant les mécanismes internationaux des droits de l'homme, tel que l'examen périodique universel du Conseil des droits de l'homme de Genève.

Dans la même orientation de l'harmonisation, le Conseil a une nouvelle tâche, de proposition en matière de l'incorporation des dispositions du droit international humanitaire dans l'arsenal législatif marocain.

Le conseil, par les dispositions du dahir, pourra se pencher sur l'adaptation de la législation marocaine aux conventions internationales relatives aux droits de l'homme, préconisant, dans ce cadre, l'amélioration de la garde à vue et de la détention provisoire, la réforme du code de la procédure pénale, la révision des textes législatifs et réglementaires en vue de leur adaptation aux règles standards minimums relatives au traitement des prisonniers, l'enseignement des droits de l'Homme dans les instituts concernés par les droits de l'homme, notamment ceux liés au ministère de la justice et à la police judiciaire…

Aussi, le CNDH va sans doute poursuivre l'action importante de l'Etat marocain et le CCDH pour la mise en œuvre des recommandations de l'IER, afin de mettre au point des mesures de réinsertion sociales des victimes des années de plomb, en collaborant avec des départements gouvernementaux concernés.

En revanche, le CNDH est appelé, conformément aux fondements du discours royal du 9 mars 2011, à mettre en œuvre une stratégie nationale intégrée de la consolidation de l'Etat de droit et de la défense et de la promotion des droits de l'homme, ce qui exige la mise en place de politiques publiques en matière des droits de l'homme.

2- Institution du médiateur

Le Dahir n°1-11-25 du 17 mars 2011 constitue un tournant fondamental dans le processus de gouvernance et de moralisation de la vie publique au Maroc.

Le roi Mohamed VI a nommé le bâtonnier Abdelaziz Benzakour à la tête de l'institution de médiation, qui s'inscrit dans les normes de l'ombudsman.

Il s'agit, entre autres d'une autre étape complémentaire dans la consolidation de l'Etat de droit et de l'engagement royal à promouvoir les droits des citoyens, de la concrétisation du nouveau concept de l'autorité et du souci de rationaliser et de rapprocher l'administration publique marocaine, afin qu'elle soit mieux préparée à raffermir davantage les droits des citoyens.

Dans ce contexte, l'institution du médiateur est appelée à promouvoir l'intermédiation entre d'une part, les citoyens ou groupes de citoyens et d'autre part, les administrations ou tout autre organisme disposant de prérogatives de puissance publique, et d'inciter ceux-ci à observer les règles de la primauté du droit et de l'équité.

Cette institution est chargée d'examiner les plaintes et doléances des citoyens qui se considèrent victimes des décisions ou d'activités jugées contraires aux règles de la primauté du droit et de l'équité, et qui seraient imputables aux administrations de l'Etat, aux collectivités locales, aux établissements publics ou à tout organisme disposant des prérogatives de puissance publique.

Elle entreprend à cet effet, les investigations nécessaires afin d'établir la réalité de faits portés à sa connaissance, l'étendus des préjudices et l'appréciation qu'il convient de leur donner. Il provoque les explications des autorités concernées sur les faits, objet de la requête. Les chefs des administrations et autres organismes saisis, doivent lui prêter leur concours afin de lui permettre une parfaite connaissance du différend. Ils ordonnent aux fonctionnaires et agents ainsi qu'aux organes de contrôle placés sous leur autorité, de faciliter ses investigations, et notamment lui communiquer les documents relatifs à la plainte, objet de la requête.

Le médiateur a pour compétence de rechercher les moyens pour réparer les injustices imputables à des situations incompatibles avec les impératifs d'équité et préjudiciables aux usagers des services publics.

Le médiateur pourra, dans ce contexte entreprendre toutes démarches, médiation, notamment de conciliation, de nature à remédier à l'injustice qu'il a constatée en se fondant sur les principes du droit et de l'équité. Il adresse des recommandations, des suggestions et des observations aux administrations.

* Professeur de droit international à la Faculté de Droit de Marrakech et membre du bureau national de l'OMDH

Revue de Presse du

AL BAYANE

Fondation Driss Benzekri

Colloque national sur les outils institutionnels liés aux droits humains et à la démocratie

Dans le cadre de son programme «Forum de réflexion sur les droits humains» qui constitue un espace de réflexion et de débats sur les thématiques des droits humains et de la démocratie, la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie organise à Rabat le 24 mars 2011 (Hôtel Golden Tulipe Farah à partir de 08h30) un colloque national sur les outils institutionnels liés aux droits humains et à la démocratie et leur rôle dans le renforcement de la démocratie.

Le colloque tentera d'explorer l'apport des outils institutionnels à la consécration de la démocratie dans le pays, en essayant de répondre à un ensemble de questionnements concernant leurs plans d'action, leurs stratégies et l'impact de leurs actions sur les politiques publiques et la société.

Prendront part à cet atelier des responsables d'institutions (CNDH, Diwan Al Madhalim (devenu Médiateur), IRCAM, HACA, CCME, ICPC et conseil de la concurrence) aux côtés des ONGs des droits humains, des académiciens et des chercheurs universitaires. Il est à rappeler que la Fondation Dr pour les droits humains et la a été créée en 2008, à l'occas mière commémoration du d militant feu Driss Benzekri. La Fondation qui porte son nom et qui est présidée par M. Abdesslem, Aboudrar, a pour objectif d'accompagner le processus de consécration de la culture et des valeurs des droits humains dans notre pays, d'appuyer les dynamiques de réformes, d'œuvrer à la consolidation de l'édification de la démocratie institutionnelle au Maroc et ce, à travers l'impulsion du dialogue

Revue de Presse du Conseil Natio